

مصادر جرائم غسل الاموال في المنظومة القانونية الدولية:جرائم حاملي الياقات البيضاء وجرائم النخبة السياسية

يوسف بنباصر القاضي بالمحكمة الابتدائية بتطوان

ما من شك كون جرائم غسل الأموال ، أصبحت تشكل تحديا حقيقيا أمام اقتصاديات الدول عبر جميع أرجاء دول المعمور ، وأضحى تتطلب استنفارا ومجهودات دولية مشتركة وعابرة للقارات لمجابهة هذه الظاهرة ، خاصة مع الحجم التصاعدي والخطورة البالغة لهذا النوع من الجرائم في اكتساح الأسواق البنكية والاقتصادية العالمية ، إذ أن الحجم التقريبي للأموال التي تخضع للغسل والتبييض على المستوى الدولي تبلغ أكثر من 100 بليون دولار في أمريكا وحدها، وحوالي 300 بليون دولار في العالم برمته ، ويقدر حجم الأموال المغسولة بنحو 5 % من إجمالي الناتج العالمي و 8 % من حجم التجارة الدولية وهو ما يمثل زهاء 3 تريليونات دولار سنويا ، الشيء الذي جعل صناعة غسل الأموال تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث حجم الأموال المشتركة

وإذا كانت أشكال وأنماط غسل الأموال تتسم بقابليتها للتغيير والتكيف مع ما يستجد في عالم الإجرام من تقنيات حديثة وآليات مبتكرة ، لتنفيذ هذه الجرائم ، فإن الوسط المصرفي ، رغم ذلك يظل الموضع الأكثر استهدافا والوجهة المفضلة لمحترفي غسل الأموال لتمير خططهم وتنفيذ استراتيجيتهم في هذا المجال ، ومما يساعد في ذلك ، نجد الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها المؤسسات البنكية والمصرفية وكذا مختلف المؤسسات المالية أو الائتمانية وتهافتها لاستحداث خدمات جديدة ومتطورة تحفز عملائها وزبائنها – كما هو الشأن بالنسبة لعمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات العادية ونظيرتها السياحية والحوالات المالية الإلكترونية وبطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية ومختلف صور وأشكال الأداء التجاري البنكي والدولي وتداول العملات والأسهم إلى غير ذلك من الخدمات والعروض الامتيازية الجديدة التي أصبحت تتسم باتساع دائرة مجالها ، وشساعة مداها وتفرع نطاقها، خاصة في عصر الخدمات الرقمية والتقنيات المعلوماتية وامتيازات الانترنت والتي جعل منها أساليب وأنماط متميزة، وسهلة وسريعة من حيث الأداء مع أقل قدر ممكن من الرقابة المالية والمصرفية للأجهزة المختصة ، ومن حيث آليات الضبط والرصد والتتبع خاصة في ميدان البنوك الإلكترونية وبنوك الويب على شكل الانترنت ويقينا فإن هذا النوع من العمليات بشكليها الكلاسيكي والإلكتروني والمعلوماتي يشكل وسائل نموذجية ومحفزة تستغل من أجل إخفاء المصدر غير المشروع للعائدات والمتحصلات المالية القذرة .

ولقد استفادت جرائم غسل الأموال من الإمكانيات المتعددة والتطورات المتلاحقة التي صنعتها إياها التكنولوجيا الحديثة وماواكبها من موجة واسعة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول ، كما أن محترفي هذه الجرائم يداومون على استحداث وابتكار أساليب وتقنيات متطورة جدا بغية إيجاد قنوات آمنة لغسل أموالهم القذرة وشرعنتها كمرحلة أولى قبل إعادة تحريكها وتداولها في الأسواق الاقتصادية والمالية في اطار أنشطة إجرامية مرتكبة ضدا على القانون والتي يترتب عليها عائدات مالية مهمة من قبيل الاتجار في المخدرات أو الاتجار غير المشروع في السلاح أو السرقات المنظمة إلى غير ذلك من الأفعال والأنشطة المحظورة قانونا والتي يترتب عليها عائدات مالية مهمة تؤهل أصحابها لولوج عالم الإثراء غير المشروع ، أو ما يصطلح على تسميته أحيانا " بالإثراء القذر " ... أما المرحلة الثانية ، فتتمثل في البحث عن أفضل الطرق والسبل لتصريف هذه العائدات ومحاولة مظهرتها بمظهر الأموال المشروعة عن طريق تمويه مصدرها الحقيقي وإخفاء الأصل الحقيقي لتملكها وكيفية تحصيل عائداتها .

... بيد أن التساؤل الذي يبقى مطروحا يتمثل بالأساس في ماهية مصادر الأموال غير المشروعة وطبيعتها ، وهل يتأتى حصرها في سياق تعداد محدد ، أم أنها تتسم بشساعة نطاقها وتعدد صورها ، ولماذا لجأت العديد من التشريعات - بما فيها التشريع المغربي نفسه - في أثناء تنظيمها لجرائم الأموال إلى التعريف بمصادر هذه الأموال وتحديدها حصرا أو تقنينها وسردها على سبيل المثال ... ؟

في هذا الصدد نبادر إلى القول أنه يستحيل حصر مصدر الأموال غير المشروعة ، وإن كانت ترتبط لدى غالبية المتتبعين بجرائم الاتجار في المخدرات ... بل إن المنطق القانوني والواقع الموضوعي يفرض حقيقة حتمية مفادها ان هذه المصادر تمتد لتطبيق على جميع الأنشطة المحظورة المعتبرة قانونا في حكم الأنشطة الإجرامية والتي تدر على أصحابها أموالا هامة ، يصعب تبرير مصدرها دون اللجوء إلى تقنية تبييض الأموال . غير أن ذلك لا يمنع من القول على أنه ثمة شبه إجماع دولي على تعداد أهم تلك المصادر ، وادا كان الاجماع المذكور يبوأ جرائم الاتجار في المخدرات الصدارة فيما يخص مرجعية هذه المصادر ، فإن ثمة فروع لاتقل اهمية عنها ، بل وتتجاوزها لطبيعة شخص مرتكبها ، ونقصد في هذا السياق ولاريب جرائم، جرائم حاملي الياقات البيضاء وجرائم النخبة السياسية ، فما المقصود بهذه العينة من الجرائم ، وماهي خصوصيتها الاستثنائية.... وماهي طبيعة اشخاص مرتكبها واخيرا ما هو تموضها كمصدر ومرجعية لجرائم غسل الاموال .

يشير هذا النوع من الجرائم الذي يحمل في طياته نوعا من التهمك ، إلى جميع الأنشطة الإجرامية التي تقتربها أطراف وازنة أو شخصيات تتمتع بمكانة هامة ، على مستوى الهرم السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ، كما قد يقتربها أيضا أشخاص يتوقعون في مراكز القرار المشرفة على بعض المجالات الحساسة أو الميادين ذات الأهمية ، حيث يعمدون إلى استغلال موقعهم لمباشرة أنشطة يجرمها القانون ، إما بصفتهم فاعلين أصليين أو معنويين أو مساهمين أو مشاركين

كما يعمدون أيضا في تصور افتراضي معاكس - وبحكم ما هو مخول لهم من مهام بحكم منصبهم - إلى التغاضي العمدي عن اقرار جرائم معينة أو عمليات مشبوهة ، مقابل الاحتفاظ لهم بنسبة معينة من عائداتها ، حيث يتم غسلها وترويجها في أنشطة مالية واقتصادية جديدة

ويبقى حجم هذا النوع من الجرائم ضئيلا مقارنة مع نظيره الأول المتعلق بالاتجار في المخدرات ، وهذا راجع لمجموعة من الاعتبارات ، من أهمها أن أصحاب مراكز القرار أو المتموقعين في مناصب ومراكز سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية رفيعة ، غالبا ما يحظون بتكوين معرفي وحمولة حقوقية وقانونية على قدر كبير من الأهمية تنأى بهم عن الوقوع في هذا المستنقع ، فضلا عن كونهم يحظون بثقة مراكز القرار الأولى بالدولة ويسعون دائما للحفاظ على مواقفهم ويطمحون إلى مراتب أعلى ، دون أن نغفل أن هذه العينة من الأشخاص ، ولا سيما بالنسبة للشخصيات السياسية والمالية ، يظلون دوما محط تتبع ورقابة من طرف الأجهزة الاستعلامية والمخابرات....

وإذا كان حجم جرائم أصحاب الياقات البيضاء ، كما أسلفنا يبقى ضئيلا مقارنة مع الجرائم الأخرى فإنه في المقابل يحقق إلى جانب عمليات الاتجار في المخدرات ، مؤشرا مرتفعا من حيث عائداته المالية الموجهة نحو التبييض ، وخاصة مٹی ارتكبها أشخاص يحظون بمكانة سياسية هامة ، ومن أبرز النماذج لهذا النوع نذكر بالخصوص ، قضية رئيس الوزراء الأوكراني السابق " لوزانكو " ، الذي عمد خلال مباشرته لمهامه كرئيس للوزراء بدولة أوكرانيا في الفترة الممتدة بين سنة 1994 و1997 إلى استغلال منصبه والقيام بالعديد من الأنشطة المشبوهة والمحظورة قانونا بتواطئ مع مافيات المخدرات والأسلحة ، والتي وفرت له سيولة نقدية هامة بلغت في مجموعها حوالي مليار دولار- وبالضبط 880 مليون دولار -، منها 170 مليون دولار تم غسلها عبر حسابات سويسرية ، وعلى اثر ذلك أدين لوزارينكو من طرف محكمة سويسرية بالحبس النافذ لمدة سنة ونصف بتاريخ 29 يونيو من سنة 2000 ، وقد سبق هذه المحاكمة عملية اعتقال رئيس الوزراء الأوكراني السابق " لوزارينكو " من قبل السلطات الأمنية بسويسرا في سنة 1998 عند محاولته الدخول إلى التراب الوطني السويسري باستعمال جواز سفر مزور خاص بمواطني دولة بنما ، وأطلق سراحه مقابل كفالة مالية قدرها ثلاثة ملايين دولار أمريكي ... ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن السلطات القضائية الأمريكية في شخص المدعي العام في سان فرانسيسكو ، قام بإنجاز صك اتهام جديد في حق " لوزارينكو " بمعية مساعده الرئيسي " كيرتشينكو " ،مضمنه توجيه الاتهام للاثنين بتحويل ما يناهز 114 مليون دولار أمريكي على مدار سنتين انطلاقا من سنة 1994 إلى 1996 عبر مجموعة من

المؤسسات البنكية والمصارف الأمريكية منها على الخصوص ، البنك التجاري بسان فرانسيسكو ، وبنك الباسفيك ، ووست أمريكا بنك ، وبنك أوامريكا ، وميرل لينش ، وافليت بوستن وبرتسون .
... وإذا كانت متباعدة وإدانة رئيس الوزراء الأوكراني خطوة جديرة بالاهتمام في مجال محاربة غسل الأموال ، فإن ما يدعو للاستغراب فإن أيا من المؤسسات البنكية سواء بسويسرا أو الولايات المتحدة الأمريكية لم يتم توجيه لائحة اتهام ضدها ، رغم علمها بالمصادر المشبوهة للأموال المحولة من طرف رئيس الوزراء الأوكراني السابق ، خاصة وأن التحريات الميدانية والتحقيقات الأمنية والاستخباراتية التي أطاحت بهذا الأخير ، والتي امتدت على مدى أكثر من سنتين، والتنسيق الأمني والقضائي الدولي بين الشرطة الفيدرالية الأمريكية وأجهزة التحقيق السويسرية ونظيرتها بأوكرانيا وروسيا الاتحادية تبث بشكل أو آخر تورط المؤسسات البنكية والمصرفية المذكورة في عملية غسل الأموال لرئيس الوزراء الأوكراني السابق ومعاونيه

وروسيا الاتحادية نفسها لم تسلم من جرائم غسل الأموال المقترفة من قبل أصحاب الياقات البيضاء ، فقد كشف المدعي العام الروسي السابق " يوري سكوراتوف " المتهم على ذمة قضية تتعلق بالشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ ، أن بجعبته معلومات على قدر كبير من الأهمية والخطورة عن شخصيات في الهرم السياسي بموسكو والكرملين ، تعمد إلى استغلال مناصبها ومواقعها لغسل الأموال القذرة ، وقد انتهى المطاف بالمدعي العام الروسي المتهم إلى تقديم استقالته بطلب من الرئيس الروسي السابق بوريس يلسين وكان ذلك في 18/3/1999

ومن أهم قضايا أصحاب الياقات البيضاء في مجال غسل الأموال أيضا نذكر قضية ، الجنرال النيجيري زكاري أباشا ZAKKARI APPACHA فقد عرفت الحسابات الجارية لدى المؤسسة المصرفية سيتي بنك (City Bank) الكائنة بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، والخاصة بنجلي الجنرال النيجيري زاكري أباشا ، الرجل القوي بنيجيريا وأحد أهم مراكز القرار بلاغوس ، حركة غير عادية من حيث السيولة النقدية التي تم ضخها بالحسابات المذكورة ، حيث رصدت المصالح المختصة والمكلفة بالتتبع والرقابة ، إيداع مبالغ مالية هامة وفي ظرف وجيز بلغت حوالي 60 مليون دولار ، وكانت المبالغ المذكورة قد تم إيداعها تحت ستار مصدر صوري ، حيث تقمصا بنجلي الجنرال زاكري أباشا صفة تاجر بترول ، وعمدا بموازاة ذلك إلى فتح حساب جاري جديد لدى الفرع الرئيس للمؤسسة المصرفية (سيتي بنك) بولاية نيويورك لكن هذه المرة باعتماد مصدر إيداع صوري مغاير على أساس أنهما مالكي حصة الأسد في شركة مختصة بالنقل الجوي وتؤمن الجسر الجوي الرابط بين العاصمة النيجيرية لاغوس وولاية نيويورك ، رغم أن التحقيقات المجراة عقب ذلك أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشركة المفترضة كمصدر للإيداع ، كانت عرضة للإفلاس وتوقفت عن مباشرة أنشطتها التجارية منذ سنة 1993 ، وقد استمرت عملية الإيداعات المتواصلة للأموال بالحسابات البنكية لدى مؤسسة " سيتي بنك " لتصل في مرحلة أولى إلى 35 مليون دولار ثم إلى 47 مليون دولاي في مرحلة ثانية ، قبل أن يتم تحويلها بعد ذلك إلى الحسابات السويسرية التي تفرض سرية تامة على مصدر الأموال المودعة وهوية أصحابها .

ومن جهته فقد قام الجنرال زاكري أباشا ، بضخ أموال هامة لدى مؤسسة سيتي بنك بولاية نيويورك ، هذه الأخيرة التي عمدت ونظرا للحجم الكبير لهذه الأموال والتي قدرت في مجموعها الإجمالي ب 4 مليارات و300 مليون دولار ، إلى توزيع هذه الأموال على الفروع المتعددة التابعة لها سواء بالولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الفروع والوكالات في دول أجنبية وخاصة ببريطانيا

وقد تنبته السلطات الرسمية المكلفة بالتحقيق والبحث والمراقبة المالية ، إلى أهمية حجم الأموال المودعة ودفعها إلى التشكيك في مصدرها ، لتسفر هذه الأبحاث والتحقيقات في نهاية المطاف ، إلى وجود عملية كبيرة لغسل الأموال قام بها الجنرال النيجيري زاكري أباشا بمعونة أفراد عائلته ، لتعمد السلطات القضائية بسويسرا إلى إعداد لائحة اتهام في حقه وحق كل من ثبت تورطه معه سواء من أبنائه أو باقي أفراد أسرته أو من المقربين منه ، تتضمن في عريضتها تهم غسل الأموال والانتماء إلى منظمات إجرامية واختلاس أموال عمومية ، ويقع هؤلاء بالسجن المركزي " كيري " بالعاصمة النيجيرية لاغوس ، بعد أن تمكنوا من الإفلات من المثل أمام القضاء السويسري لمحاكمتهم ، لعدم وجود معاهدة ثنائية أو جماعية تسمح بتبادل المجرمين بين نيجيريا وسويسرا ... كما أسفرت هذه القضية أيضا عن توجيه انتقادات لأذعة من منظمة التعاون الاقتصادي ، للمملكة المتحدة ، لتقصيرها في بسط رقابة حقيقية وفعالة على الحسابات المفتوحة

لديها وهوية اصحابها ، خاصة بعد ضبط أرملة الجنرال زاكري أباشا بعد وفاته ، من قبل السلطات الأمنية والجمركية بالمطار وهي تستعد لتهرب أزيد من 38 حقيبة معبئة جميعها بالعملات الصعبة ونستحضر أيضا كنموذج لجرائم غسل الأموال المقترفة من طرف أصحاب الياقات في قضية " تاندم " - نسبة إلى شركة مصرفية وهمية تحمل الاسم التجاري " تاندم للاستثمارات " - لصاحبها الزبون السري الذي لم يكشف عن هويته إلا بعد التحقيقات التي باشرها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سنة 1996 ، ويتعلق الأمر بعمر بانغو الرئيس السابق لجمهورية الغابون ، وملخص القضية تعود إلى منتصف الثمانينات من هذا القرن وبالضبط سنة 1985 ، حيث فتح الزبون السري الذي فضل الإشارة إلى هويته بالرمز المشفر (OS) ، حسابا مصرفيا لدى مؤسسة سيتي بنك (City Bank) باسم شركة وهمية وصورية تدعى (تاندم للاستثمارات) ويتزامن مع ذلك تم فتح حساب جاري آخر باسم شركة وهمية أخرى بالجمهورية الفرنسية تدعى " يونتاين " ويدر حسابها انطلاقا من العاصمة الفرنسية " باريس " ... ولقد وصلت المبالغ المالية التي تضخ أزيد من 130 مليون دولار ، وقد تميزت عملية الإيداع باستفادة الزبون السري من اعتمادات مصرفية على شكل قروض متنوعة بضمانة سيولة حسابه المصرفي قدرت في مجموعها بحوالي 50 مليون دولار ، معتمدا في ذلك على تقنية احتيالية تشبه إلى حد ما تقنية المقاصة السورية ، حيث يلجأ إلى السحب النقدي لمبالغ مالية هامة ومكشوفة من حسابه المصرفي المفتوح لدى مؤسسة سيتي بنك في نيويورك منذ سنة 1985 ، ليتم عقب ذلك تغطية الكشف من خلال تحويلات نقدية باعتماد الحسابات الجارية المفتوحة بالمصارف الفرنسية ، لخلق وضع صوري بأن المبالغ المحسوبة تمت تغطيتها من طرف شركة تاندم للاستثمارات ... وقد أحيطت هذه القروض بسرية تامة باعتماد تقنية صرف الشيكات المكشوفة لدى فرع مؤسسة سيتي بنك بالعاصمة الغابونية ، الأمر الذي كان من المنتظر معه استبعاد كل شبهة عن كون القروض الممنوحة تسدد قيمتها انطلاقا من حساب خارجي .

وقد استمر الوضع على ما هو عليه دون إثارة أية شبهات حول حقيقة الأموال والقروض أو كيفية ضخها بالحسابات الجارية أو تسديد قيمتها ، إلى حدود سنة 1996 خلال الحملة التي دشنها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للكشف عن الخبايا والثغرات التي كانت تعترى صناعة العمل المصرفي بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أبدت في معرض رقابتها على بعض الحسابات المفتوحة لدى مؤسسة سيتي بنك ، تحفظا شديدا على الحساب المصرفي لشركة " تاندم الوهمية " وكذا على الارتفاع الملحوظ في عائدات العميل أو الزبون السري غير المقرون بتبريرات قانونية وواقعية معتبرة بشأن مصدر ثروته، أو الكيفية التي حصل بها على القروض أو التي عمل خلالها على سداد قيمة ذات القروض ، وهو الأمر الذي دفع باللجنة الأمريكية الفرعية الدائمة للتحقيقات سنة 1999 إلى إصدار توصية بإقفال حساب الزبون " S.O " المفتوح لدى مؤسسة " سيتي بنك " خاصة بعد الشروع في مراجعة حساباته اعتبارا من سنة 1997 ، وإبداء مكتب مراقبة النقد الفيدرالي بالولايات المتحدة ارتيابا حقيقيا في مصدر الودائع المحفوظة به ، أما تعليق قرار إقفال الحساب البنكي فقد اعتمد على عنصر الشبهات الكثيرة والارتياب الواضح بشأن مصدر وسير هذا الحسابات .

غير أن هذه الإجراءات الردعية المالية ، لم تستطع النيل من شخص الزبون ، أو فتح متابعة قضائية ضده لعدم ثبوت التهمة في حقه.

وأخيرا كنموذج عملي لهذه العينة من الجرائم، نورد على سبيل المثال قضية راول ساليانس ، وهو الأخ الشقيق لرئيس دولة المكسيك " كارلوس ساليانس " والذي استمرت فترة حكمه للمكسيك من سنة 1988 إلى سنة 1994 ، وتتلخص وقائع هذه النازلة في كون راول ساليانس ، استغل مكانته داخل الوسط الاقتصادي والسياسي المكسيكي وعلاقته الخاصة بمراكز القرار وخاصة أخيه كارلوس ساليانس الرئيس السابق لجمهورية المكسيك ، ليكون ثروة غير مشروعة في فترة زمنية محدودة ، فحاول إطفاء الشرعية على مصدرها عن طريق محاولة فتح حسابات بنكية سرية ، وإنشاء العديد من المقاولات الوهمية والشركات السورية ، ومن جملتها نذكر : (... مادلين للاستثمارات ، دونات للاستشارات - كروكا شركة محدودة المسؤولية - شركة دونات للاستشارة والمشورة - شركة هيتشكوك للاستشارات)... ويبقى القاسم المشترك بين هذه الشركات أنها مجرد شركات وهمية وصورية ، إضافة إلى اعتماد السرية والمناورة عند محاولة الكشف عن تركيبتها من حيث هوية المساهمين فيها وخاصة بالنسبة (لشركة تروكا TROUKA C.W.L.L) التي تم الاحتفاظ بوثائق ملكيتها وقانونها التأسيسي بجزر كايمان....

وقصد تمويه عناصر الضبط المالي والرقابة المصرفية فإن راؤول ساليانس ، كان يلتجأ إلى اعتماد تقنية الرموز السرية المشفرة ، والتي كشفت المصادر المختصة بعد انتهاء التحقيقات في شبهة لجوئه إلى غسل الأموال ، على أنها كانت تحمل الرقم 2 أو C.C2 ... وغايته في ذلك كانت تنحو ولا شك في اتجاه هاجس دفع أية تساؤلات محتملة عن مصدر ثروته ، مادام إن حجم هذه الثروة لا يتناسب مع مركزه المالي المقترض ، وكان يفوق بكثير الإمكانيات المالية والاقتصادية لهذا الأخير ، كما أنه لا مجال للمقارنة بينها وبين العائدات الحقيقية لراؤول ساليانس ،... وبالفعل فإن راؤول نسج علاقات خاصة إما مباشرة أو بصفة غير مباشرة مع لوبي الرشوة والفساد ، وسهل على العديد منها تحقيق مآربها ولو ضدا على القانون ولا سيما في مجال الفوز بالصفقات العمومية الكبيرة أو في المجالات الاستثمارية أو المالية أو المصرفية أو الاقتصادية ... بل هناك من كان يتحدث - ولو لم يتسن لنا التحقق من صحة هذا الادعاء من مصدر رسمي موثوق به ومستقل - أن راؤول ساليانس نسج شبكة عنكبوتية للاتجار في الممنوعات ولا سيما منها المخدرات الموجهة من كولومبيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتجار غير المشروع في الأسلحة الموجهة إلى بعض الجماعات الثورية بأمريكا اللاتينية أو باقي دول المعمور . ومرة أخرى يكون بنك سيتي بنك بالولايات المتحدة الأمريكية في قفص الاتهام، حيث أغفل أو بالأحرى تغافل التقصي عن مصدر الأموال المودعة لديه ، رغم أن حجم حركيتها تجاوز السقف الاعتيادي ... وهنا أفتح القوس لأشير إلى أن المؤسسات البنكية العالمية تتحمل وزرا كبيرا في عمليات غسل الأموال ، حيث تتجاهل عمدا وعن سبق إصرار ، البحث في مصدر حجم الأموال المودعة لديها والتي تتسم حركيتها باللاعتماد ، وهي في ذلك لا تراعي سوى مصلحتها المالية والشخصية ... والأغرب في الأمر أن أجهزة الرقابة المالية والتقصي المصرفي تكتفي اتجاهها عقب كل تحقيق كشف عن عمليات كبرى لغسل الأموال ، بتوجيه انتقادات دبلوماسية إن صح التعبير بذلك ، وغالبا ما تتخذ شكل توصيات بسبب إخفاقها في تطبيق الإجراءات التي تحول دون التحقق من مشروعية مصادر الأموال المحولة والمودعة بحساباتها البنكية ... ويبقى النموذج الأبرز لهذه الحالة هو مصرف سيتي بنك بالولايات المتحدة الأمريكية ، الذي كان في أكثر من مناسبة قناة متميزة لغسل أموال أكثر قدارة ، لكن لم تتخذ ضده إجراءات ردية صارمة ... وبالنسبة لراؤول ساليانس ، فقد كانت الصدفة وحدها ، العامل الوحيد في الإطاحة به وكشف تورطه في عمليات غسل الأموال ، وكان ذلك عقب اعتقاله سنة 1995 على ذمة التحقيق في لائحة اتهام موجهة ضده بالقتل ، وقد أدت التحقيقات الفرعية بخصوص عائداته المالية إلى التشكيك في مصدرها ، لتدخل على الخط اللجنة الفرعية للتحقيقات المصرفية ، التي قامت بالتحقيق معه بشأن مصدر هذه الأموال وحقيقة الشركات والمقاولات الوهمية التي أحدثها ، لتخلص اللجنة إلى ثبوت تورط راؤول ساليانس في عملية واسعة لغسل الأموال

يوسف بنباصر القاضي بالمحكمة الابتدائية
بتطوان، والباحث في السياسة الجنائية الوطنية
والدولية* مدير مجلة الواحة القانونية *
benbaceryoussef@hotmail.com